شعارات السيادة والقانون اختفت عند البطاقة الذكية وعادت مع اتفاقية الاتصالات

الأمناء/ خاص :

عاد أعضاء البرلمان اليمني من المنتمين لحزب الإصلاح أو الموالين للحزب، لاستخدام شعارات السيادة والأمن القومي بالتزامن مع أنباء اقتراب البث التجريبي لشركة الاتصالات NX في العاصمة عدن.

غير أن هذه الشعارات وتقارير التقصي البرلمانية اختفت عند مشروع وزارة الداخلية «البطاقة الذكية» الذي دشنته مطلع ديسمبر 2023 وتنفذه شركة غير معروفة تم الاتفاق معها دون الإعلان عن هويتها.

شعارات السيادة والأمن القومي عادت هذه المرة على لسان النائبين المقيمين في الخارج علي عشال وعلي المعمري، اللذين أعادا التذكير برسالتهما مع كتلة الإصلاح في البرلمان حول رفض الاتفاقية ومطالبة الحكومة بإيقاف تنفيذها على الرغم من المكاسب المادية المتمثلة بزيادة العائدات المالية والانتصار السياسي بفك الارتباط مع شركة الاتصالات اليمنية الخاضعة لسيطرة الميليشيات الحوثية.

وفي 21 اغسطس 2023 وافقت الحكومة على مشروع اتفاقية إنشاء شركة اتصالات مشتركة لتقديم خدمات، على ضوء المسودة الموقعة بين المؤسسة العامة للاتصالات وشركة NX الإماراتية.

وجاءت موافقة الحكومة بعد نقاش مستفيض واستيعاب الملاحظات المطروحة عليها وعرض وزيري الاتصالات وتقنية المعلومات والشؤون القانونية، على المجلس مشروع الاتفاقية ومضامينها في الجوانب الفنية والتقنية والمالية والاقتصادية، ودراسات الجدوى الاقتصادية لها، واستنادها على القوانين واللوائح النافذة وقانون الاستثمار.

وفي تدوينة له على منصة «اكس» كرر البرلماني المقيم في الخارج علي عشال التذكير برفضه ومن معه للصفقة وتهديده للجوء البرلمان للتحكيم الدولي كما حصل مع اتفاقية القطاع النفطي 18.

فيما حمل النائب علي المعمري الحكومة مسؤولية السير في الاتفاقية، وقال: «ننبه الطرف المستثمر بعدم دستورية وقانونية تلك الإتفاقية لمخالفتها للدستور والقانون ولن تكون ملزمة للشعب اليمني في شيء».

وفي 10 ديسمبر 2023 أعلن وزير الداخلية إبراهيم حيدان تدشين العمل بإصدار البطاقة الشخصية بالشريحة الذكية.

وقال حيدان المعروف بانتمائه لحزب الإصلاح، الفرع المحلي للإخوان في اليمن، إن تصميم البطاقة وتشفير البيانات يتم بالتعاون مع إحدى الشركات العالمية دون الإفصاح عن هويتها.

ولم يكلف أي من نواب البرلمان أنفسهم لمساءلة وزير الداخلية عن تفاصيل المشروع وأسباب إطلاقه بهذا الشكل المفاجئ دون تنظيم ورش تعريفية بأهميته، كونه يمس أمن البلاد بشكل عام وأمن وسلامة المواطن بشكل خاص.

وعلى ما يبدو فإن انتماء وزير الداخلية الحزبي جعله فوق مستوى المساءلة على الرغم من خطورة المشروع الذي يسعى لتنفيذه، في حين جنسية شركة NX الإماراتية دفعت النواب إلى التحرك والرفض غير آبهين بمعاناة سكان المناطق المحررة مع خدمتي الاتصالات والإنترنت.

وفي وقت سابق حذر الخبير في الأمن الرقمي المهندس فهمي الباحث، من خطورة مشروع البطاقة الإلكترونية الذكية، خاصة مع تدشينها بهذا الشكل المفاجئ والتوقيت الذي تشهد فيه البلاد حالة انقسام وتشظٍ بسبب الحرب المشتعلة منذ ثماني سنوات.

وقال: «إن مثل هذه المشاريع لا يمكن أن تتم في يوم وليلة، بل تحتاج إلى ترتيبات وضوابط، لأنه ليس من السهل إنجاز مثل هذا المشروع في ظل دولة منهارة وتعيش حالة حرب وليس هناك مؤسسات إلى جانب ضعف البنية التحتية الرقمية».

وأشار الباحث إلى أن وزارة الداخلية كانت من الوزارات التي انتقدت تعاقد الحكومة مع الشركة الإماراتية بشأن مشروع الاتصالات بحجة المساس بالأمن الوطني مع العلم أن مشروع الاتصالات كان معنيا بالمشتركين بالخدمة فقط في حين مشروع البطاقة الذكية معني ببيانات المواطنين وأسرهم وكل شيء يتعلق فيهم.

تقرير يستعرض الخطر الحوثي على أمن واستقرار الجنوب والوطن العربي:

تهديد حوثي هو الأخطر على الممرات الملاحية للجنوب

- الانتقالي الجنوبي يقدم نموذجا ناجحا في مواجهة الإرهاب

الأمناء/ خاص :

يتعامل الجنوب، بقيادة المجلس الانتقالي، مع الممارسات الجنونية للمليشيات الحوثية في تهديد الملاحة البحرية على كونها تهديدًا شديد الخطورة على أكثر من صعيد.

على هامش مشاركته في منتدى "دافوس الاقتصادي"، استعرض الرئيس القائد عيدروس الزُبيدي رئيس المجلس الانتقالي - مدى فداحة التأثيرات والأضرار الاقتصادية على الجنوب من جراء هذه الممارسات الحوثية المشبوهة.

تصريحات الرئيس تؤكد أن الجنون الذي تمارسه المليشيات الحوثية يحمل طابعا اقتصاديًا له كلفة خطيرة على الأمن والاستقرار في الجنوب.

وبالتالي، فإنّ مجابهة هذا الوضع المروّع يتطلب ضرورة العمل على إنهاء أي ممارسات حوثية بكل الصور الممكنة.

ووفقًا للرؤية التي يراها الجنوب مناسبة في هذا الصدد، فمن الواضح أنّ الحسم هو اللغة المطلوبة للتصدي لأي ممارسات من شأنها أن تهدّد مسار الاستقرار.

- الحوثي.. تصعيد متواصل:

كان من المتوقع بعد مرور 9 سنوات على اندلاع الصراع في اليمن وانقلاب جماعة الحوثيين المدعومة من إيران على الدولة في صنعاء في 2014، أنّ تصل الأطراف اليمنية إلى حلول سلمية تنهي الحرب وتدخل في عملية تسوية سياسية شاملة.

غير أن الجماعة الدينية اليمنية ذهبت إلى أبعد من ذلك، حيث فرضت اشتراطات تعجيزية تماهت معها فيها الأطراف الدولية والإقليمية، مما شجّعها على الانخراط في حرب خارج حدودها بعمليات عسكرية غير محسوبة.

وتوجّه ميليشيا الحوثيين هجمات بالصواريخ البالستية والطائرات غير المأهولة عبر البحر الأحمر نحو أهداف قالت إنها إسرائيلية. ورغم أنّ جميع هجمات الحوثيين باتجاه جنوب إسرائيل أخفقت.

إنّ المغامرات غير المحسوبة من قبل الحوثيين، في الوقت الذي يتطلب فيه تظافر الجهود لانتشال اليمن من حرب أنهكته واستنزفت طاقاته وشعبه، تستوجب الوقوف بحذر من قبل المجتمع الإقليمي بالذات، وما قد تجلبه مثل هذه العمليات ذات المنحى الخطير على اليمن والمنطقة.

- مخاطر إطالة الحرب:

تتوسع المليشيات الحوثية الإرهابية في ممارساتها التي تنذر بإشعال حرب لن يتمكن أحدٌ من إطفاء نيرانها.

الحوثيون أثبتوا خلال الأيام القليلة الماضية قدرتهم على إحداث فوضى في المنطقة، وهو الاتجاه الذي بات أكثر قلقاً بالنسبة للمجتمع الدولي وبالذات للولايات المتحدة التي باتت تفكر بإعادة تصنيف الحوثيين «منظمة إرهابية».

فهناك قلق اقتصادي من أنّ يؤدي توسع النطاق العسكري في البحر الأحمر، إلى ارتفاع أسعار النفط وازدياد كلفة التأمين على الشحن البحري في منطقة حيوية للتجارة العالمية، فضلًا عن توقعات بتوقف جزء كبير من سلاسل التوريد للسلع والمنتجات إذا ازداد تأثير التهديدات.

إتباع المليشيات الحوثية خيار التصعيد بشكل أكبر يعني أن الأمور مُرشحة بشكل كبير نحو الانفجار، وهو وضعٌ يُرجح أن يؤدي إلى اندلاع حرب شاملة.

- الحليف الصادق:

تأمين المنطقة عامل مهم لاستقرارها وحماية ممراتها الدولية، ويبدو أنه حان الوقت للتفكير جدياً من قبل المجتمع الدولي بدعم جهات سياسية وعسكرية ذات موثوقية، وبالذات القوات الجنوبية والمجلس الانتقالي الجنوبي، الذين قدموا نموذجاً ناجحا في محاربة التنظيمات «الإرهابية» وأنشطة الميليشيا في أكثر من عملية، وقضوا على منابعها نسبياً خلال السنوات الفائتة.

إنّ المخاطر المحدقة بجنوب اليمن وممراته المائية السيادية يجب أن تشكّل هاجسا عمليا لضمان تأمين قوة ردع عسكرية بحرية وجوية جنوبية إلى جانب القوات البرية المنتشرة، لمواجهة هذه المخاطر المحتملة في خليج عدن وباب المندب والبحر الأحمر.